

## مساهمة التعاون الدولي في ترقية مشاركة المواطن في التنمية المحلية في الجزائر

-برنامج "كابديل" نموذجاً-

**Promoting Citizen Participation in Local Development in Algeria:  
The contribution of international cooperation Through "CapDel" Program-**

منير مباركية\*، جامعة باجي مختار - عنابة، mermounir@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/08/04

تاريخ الاستلام: 2021/05/05

**ملخص:**

تستكشف هذه الدراسة أشكال وحجم المساهمة التي قدمها التعاون الدولي لترقية مشاركة المواطن في التنمية المحلية، متخذة من الجزائر حالة دراسية، ومن برنامج "كابديل" *CapDel* نموذجاً. في سبيل ذلك، تقدم الدراسة استعراضاً عاماً للواقع الدولي لهذا التعاون، وصوره وأبرز المساهمات الممكنة له؛ ثم ترصد التوجه الجزائري الرسمي نحو مزيد من الانفتاح على المواطن وإشراكه في التنمية المحلية في إطار مقاربة "الحكومة المحلية والديمقراطية التشاركية"، وجهودها المبذولة وأبرز شركائها الدوليين في هذا المجال؛ لتنتهي إلى تقديم تحليل وتقييم عام لبرنامج "كابديل"، وتخلص من خلاله إلى أن التعاون الدولي يساهم في نشر المقاربة التشاركية، والتأسيس لها ومأسستها وتأطيرها، كما يشجعها عبر مبادرات عملية نموذجية، ولكن تركزها الفعلي والفعال يتأثر بالسياق والممارسات المحلية، خاصة نوعية وإرادة من يتم إشراكهم في عمليات وجهود التنمية المحلية.

**كلمات مفتاحية:** التعاون الدولي؛ الديمقراطية التشاركية؛ مشاركة المواطن؛ التنمية المحلية؛ الجزائر

**Abstract:**

This study Explores the Potential contributions of international cooperation in promoting citizen participation in local development, taking Algeria a case study, and "CapDEL" program as a model. To this end, it presents an overview of the international reality of this cooperation domain, its features and its most prominent contributions; Then, the study highlights the Algerian official position towards more openness to citizens, and their involvement in local development according to "local governance and participatory democracy" approach, its efforts and its most prominent international partners in this field; Finally, through a general analysis and evaluation of "CapDEL" program, it concluded that international cooperation contributing to marketing, institutionalizing and establishing the participatory approach, as well as encouraging it through pilot and operational initiatives, but its real and effective concretization remains subject to local contexts and practices, quality and political will of those who are Involved and engaged in local development processes.

**Keywords:** International Cooperation; Participatory Democracy; Citizen Participation; Local Development; Algeria

## 1. مقدمة:

نتيجة حالة الركود والفشل التنموي، وحالة "العجز الديمقراطي"<sup>1</sup> المستشرية في عدد كبير من دول العالم، بما فيها عديد الدول التي توصف بـ "الديمقراطية"؛ وحتى لا يفقد الطرح الديمقراطي والتنموي الغربي بريقه، ويحَال إلى أرشيف أشكال وتجارِب التنظيم السياسي، ومع انتشار فكرة أن "انخراط ومشاركة المواطن تساهم في تحسين الحكامة وزيادة مخرجات التنمية" على نطاق واسع في خطاب وسياسات التنمية...<sup>2</sup> برزت وانتشرت عدة أشكال للتجديد والابتكار الديمقراطي، وعلى مستوى أشكال الحكم والتسيير، والتي تقوم على مبدأ "المشاركة الفعالة والمستمرة للمواطن" في الشأن العام.

وقد تضايفت مبادرات "الحكم التشاوري والتشاركي" في كل مناطق العالم في العقود الأخيرة. والممارسات "الجيدة" في هذا المجال تنتقل عمودياً (من المستوى الأعلى نحو الأسفل)، وأفقياً (من منطقة إلى أخرى وطنياً ودولياً) عبر طرق رسمية وغير رسمية.<sup>3</sup> المنظمات الدولية والحكومات ومنظمات المجتمع المدني تشجع وتدعم رسم وتنفيذ وتقييم الابتكارات والتجديدات الديمقراطية، وتناصر وتساهم في تطوير الأطر القانونية التي تسهل تلك الجهود.<sup>4</sup> لتصبح بذلك أشكال الحكم التشاركي ومشاركة المواطن موضوعاً ومجالاً هاماً للتعاون الدولي.

## 1.1 إشكالية الدراسة:

الوضع الذي تعيشه الجزائر منذ عقود، والأقرب إلى العجز الديمقراطي والتنموي، وضع إعادة تصحيح العلاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة (على مختلف المستويات)، ضمن الأولويات الكبرى للدولة الجزائرية. وجعل من "مشاركة المواطن" في الشأن العام (على المستوى المحلي خاصة) أحد مداخل تصويب تلك العلاقة، واستعادة الثقة بين مكونات المجتمع ومؤسسات الدولة. ولكن، حتى مع ما تم الترويج له على أنه "إصلاحات سياسية" خلال السنوات الأخيرة (منذ 2011) والذي بدأ مع التأسيس -قانونياً ودستورياً- لمشاركة المواطنين، ما تزال الجزائر عاجزة عن تجسيد محتواه وتكريس مشاركة فعلية وملموسة للمواطن، بالنظر لما يحمله هذا الجانب من تعقيدات وما يتطلبه من إمكانيات وموارد وكفاءات عملية. لذلك لجأت الجزائر إلى التعاون مع الأطراف الدولية ذات الخبرة والموارد، وقد أخذ مسار التعاون في هذا المجال منحى عملياً مع برنامج التعاون الثلاثي الأطراف الموجه لدعم قدرات الفاعلين المحليين وتكريس مشاركة المواطنين المعروف اختصاراً ببرنامج "كابدال".

وانطلاقاً من الحاجة إلى معرفة طبيعة وحدود الدور الذي يمكن أن يلعبه التعاون الدولي في تكريس وترقية مشاركة المواطن في التنمية المحلية في الجزائر، تحاول هذه الدراسة تقديم إجابة على التساؤل المركزي التالي:

ما طبيعة وحدود المساهمة التي يمكن أن يقدمها التعاون الدولي في مجال تكريس وترقية مشاركة المواطن في التنمية المحلية في الجزائر في ضوء مساهمات برنامج "كابدال" النموذجي؟

الإجابة على هذا السؤال، تقتضي تقديم إجابات على عديد التساؤلات الفرعية والضمنية، أهمها:

- ما الذي يجعل من مشاركة المواطن في التنمية المحلية موضوعاً أو مجالاً للتعاون الدولي؟
- ما هي أشكال المساهمات التي يقدمها التعاون الدولي في هذا المجال؟
- ما مكانة "المشاركة التنموية للمواطن" الجزائري ضمن أجندة برنامج "كابدال"؟ وما هي المساهمات التي يقدمها في سبيل ترقيتها وتعزيزها؟

## 2.1 فرضية الدراسة:

تسترشد وتختبر جهود البحث في هذه الدراسة فرضية مركزية مفادها أن "المساهمة الأساسية التي يمكن أن يقدمها التعاون الدولي لتفعيل وترقية مشاركة المواطن الجزائري في التنمية المحلية تقتصر على تشجيع وتأطير هذه الممارسة ومأسستها، فيما يرتكز نطاقها، وفعاليتها ومردودها بالسياق الوطني والمحلي".

## 3.1 منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على تحليل وتقييم برنامج تعاون دولي نموذجي في مجال دعم الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنية في الجزائر، وذلك بعد الإحاطة بموضوعه في السياقين الدولي والوطني، وعلى هذا الأساس تتوزع مادة هذه الدراسة على المحاور الرئيسية التالية: المحور الأول يقدم أرضية عامة حول التعاون الدولي في مجال ترقية مشاركة المواطن من جوانب متعددة؛ المحور الثاني يفسر ويتتبع التوجه الجزائري نحو إشراك المواطن في التنمية المحلية؛ المحور الثالث يتخذ من برنامج "كابدال" نموذجا للتعاون الدولي في مجال ترقية مشاركة المواطن، ويعمل على تحليله مبرزاً وموضحاً مكانة مشاركة المواطن ضمنه، ومحددات صور وحدود مساهمة التعاون الدولي في هذا المجال في السياق الجزائري.

## 2. مشاركة المواطن في التنمية المحلية موضوعاً للتعاون الدولي

يتوسع نطاق التعاون الدولي باستمرار (ولو بشكل غير خطي) ليغطي الكثير من أشكال التحدي والفرص التي تطرح على الساحات الوطنية والدولية. ولما تحولت مشاركة المواطن، وأشكال الحكم والتسيير التشاركي، إلى قضية تجمع بين صفات "التحدي والفرصة والرهان"، أصبحت موضوعاً لمبادرات التعاون الدولي، وهو موضوع جدير بالاستكشاف والتحليل للاقترب من جوانبه المختلفة.

## 1.2 الالتزام الدولي بدعم وترقية مشاركة المواطن وتأطيرها

تشكل الديمقراطية التشاركية ومشاركة المواطن في الشأن العام، موضوعاً للالتزام في إطار عدد كبير جداً من الاتفاقات والتصريحات والإعلانات الدولية العالمية والإقليمية، انطلاقاً من الإعلانات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والمواطن، وصولاً إلى المواثيق المرتبطة بالحكومة والإدارة العامة، ثم الاتفاقات والإعلانات المرتبطة بالتنمية المستدامة وأجندتها العالمية (2016-2030).

وتجسيدا لتلك الالتزامات، ولأجندات خاصة، أصبحت "الديمقراطية التشاركية ومشاركة المواطن" جزءاً من المشروطة الدولية؛ إذ باتت المنظمات الدولية التنموية والمناخية تشترط أن تعد مقترحات التمويل والحصول على المساعدة التنموية من قبل الدول بطريقة "تشاركية"، أي بإشراك المجتمع المدني والسلطات المحلية والقطاع الخاص في هذه العملية.

كما أصبحت أيضاً مشاركة المواطن، وأشكال الحكم والتسيير التي تدعمها، موضوعاً رئيسياً أو فرعياً للعديد البرامج الدولية التعاونية التي تطرحها المنظمات الدولية، خاصة تلك العاملة في مجالات الديمقراطية والبيئة والتنمية المستدامة. ونذكر هنا على سبيل المثال: برنامج أورو با للمواطنين، برنامج مشاركة المواطن لمعهد الإذعان البيئي.

وقد قامت عدة جهات دولية مهمة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الأوروبية) بوضع أدلة وأوراق سياسات متنوعة حول التنمية المحلية المستدامة والحكم الرشيد، وهي تقدم توجيهات وأدوات مهمة للهيئات التابعة لها بخصوص كيفية دعم مشاركة المواطن والمجتمع المدني في التنمية المحلية إلى جانب كافة الفاعلين التنمويين المحليين. وكذلك فعلت كل من منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية (OECD) والبنك الدولي، باتخاذ مجموعة من المبادرات، وإنتاج الكثير من الوثائق والأدلة والمعايير المرجعية والتقارير ودراسات الحالة لدعم المشاركة في عمليات صنع القرارات والسياسات على مستوى مختلف الدول.

ويشكل أيضا موضوع الديمقراطية التشاركية ومشاركة المواطن أحد جوانب الاهتمام الرئيسية "للتعاون اللامركزي"؛ فالعديد من الهيئات اللامركزية وسلطات المدن والحكومات المحلية في مختلف دول العالم (خاصة من دول الاتحاد الأوروبي)، وكذلك المنظمات والشبكات التي توّطرها، تلعب دورا متزايدا في سياسات وبرامج التعاون الدولي الموجهة مباشرة لهذا الغرض، أو تلك التي تستهدف التنمية المحلية واللامركزية والحكم الراشد المحلي على وجه الخصوص، وكلها ممارسات ينجم عنها مشاركة أكبر وأوسع للمواطنين.

وعن طريق التوأمة والشراكات والتشبيك، يوفر التعاون اللامركزي الدولي إمكانية تبادل الخبرات، وبناء القدرات المتعلقة بتكريس أشكال الحكم المحلي التشاركي، ووضع معايير وأدلة لدعم التعاون في هذا المجال.

وعن التأطير القانوني، والصيغ التنفيذية التي يأخذها التعاون الدولي في هذا المجال، فإنه وبشكل عام، ولما كانت مشاركة المواطن هي ذاتها عبارة عن "تعاون"، فإن مبادرات التعاون الدولي في مجال تكريس ودعم مشاركة المواطن في الشأن العام، تأتي على شكل اتفاقيات أو بروتوكولات... تعاون، وتجسد على هيئة "برامج ومشاريع تعاونية" تستهدف إحداث تنمية مؤسسية على المستوى المحلي، وتشرك مختلف الأطراف والفواعل التنموية على هذا المستوى خاصة المواطنين (كتنظيمات وجماعات، وكأفراد).

## 2.2 أشكال مساهمة التعاون الدولي ومجالات تركيزه

تحليل عديد المبادرات ومشاريع التعاون الدولي بأشكاله المختلفة، تظهر أنه يساهم في دعم الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة من خلال العمل على:

- توفير التحفيز والدعم السياسي والمادي (الموارد المالية) والفني لتوجهات ومبادرات إشراك المواطن في مختلف الدول؛
- نشر مجموعة من المفاهيم والممارسات المترابطة والمتكاملة، والتي تتضمن في جوهرها أطرا وأساليب وممارسات لإشراك المواطن في الشأن العام، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالمفاهيم التالية: الديمقراطية، المواطنة (الفعالة والإيجابية)، اللامركزية، الديمقراطية التشاركية، الحكم الراشد، المشاركة المواطنة، التسيير التشاركي، الميزانية التشاركية، التخطيط التشاركي، الحكم المحلي...؛
- جمع وتوثيق ونشر وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في هذا المجال، وإتاحتها لباقي الدول والمجتمعات؛
- كما يأتي الدعم الدولي للديمقراطية التشاركية ومشاركة المواطن عن طريق "الجوائز" التي تُخصّصها عديد المنتديات والمنظمات للممارسات الجيدة للمؤسسات والسلطات صاحبة الممارسات الجيدة والمميزة والمبتكرة في هذا المجال، مثل تلك التي تخصصها: منظمة مدن وحكومات محلية متحدة لأفريقيا (UCLG-Africa) في منتدى المدن الإفريقية، المرصد الدولي للديمقراطية التشاركية (OIDP)، مؤسسة بيرتلسمان (Bertelsmann Foundation).<sup>5</sup>
- وعلى أساس مضامين المفاهيم المذكورة، وتجارب عديد الدول والمنظمات الدولية العاملة في هذا المجال، تركز مبادرات التعاون الدولي عادة على محاور وقضايا تمثل أطرا وسياقات توسع الحكم وتشرك ما أمكن من المواطنين في الشأن العام، أبرزها:
- دعم اللامركزية (بأبعادها المختلفة، خاصة الإدارية والاقتصادية والسياسية) والحكم المتعدد المستويات، بما يسمح باتخاذ قرارات ورسم سياسات قريبا من المواطن وبمشاركته؛
- دعم ومرافقة مبادرات وضع وتطوير الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية ومواثيق مشاركة المواطن في الشأن العام؛
- تشجيع ممارسات الحكم التشاركي (اعتماد مقارنة متعددة الفواعل للحكم) والتي تتضمن التخطيط التشاركي، التسيير التشاركي، الميزانية التشاركية...؛
- دعم تنظيمات المجتمع المدني في الدول المعنية (خاصة العاملة منها على المستوى المحلي) وجهود إشراكها في مختلف المجالات؛

- إرساء ودعم التعاون والشراكة بين القطاعات الرئيسية الثلاثة (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)؛
- العمل على تمكين الشباب في مراكز صنع واتخاذ القرار، وأيضاً على الصعيد العملي لتنفيذ السياسات التنموية؛
- العمل على "تمكين المرأة" وترقية مبدأ "المساواة بين الجنسين" في مختلف المجالات بما فيها المجال السياسي وصنع القرار؛
- الحرص على استمرارية تطوير معايير التعليم والتدريب للمواطنين المنخرطين والمشاركين؛
- دعم الإصلاح والتنمية الإدارية من أجل جعل الإدارة العامة أكثر انفتاحاً وقدرة على إشراك المواطنين.

### 3. التوجه نحو الديمقراطية التشاركية ومشاركة المواطن في الجزائر

عاشت السلطات في الجزائر تحت ضغط "الشارع" لعدة عقود، لكنها ظلت محافظة على مركزيتها واحتكارها لهامش القرار السياسي والتنموي "المتاح لها"، إلى أن جاءت بداية العقد الثاني من القرن الحالي التي حملت معها الكثير من الضغوط (داخلية وخارجية) والتطورات التي كرست التوجه الرسمي نحو مزيد من الانفتاح على المواطن، وإشراكه في الشأن العام، خاصة على المستوى المحلي.

#### 1.3. دوافع التوجه الجزائري نحو إشراك المواطن في الشأن العام المحلي

التوجه الجزائري الرسمي نحو تكريس وترقية مشاركة المواطن في الشأن المحلي هو محصلة مجموعة من العوامل والدوافع الداخلية والخارجية.

##### 1.1.3 العوامل والدوافع الداخلية:

تطورات وتوجهات عديدة في الداخل الجزائري دعت نحو مزيد من الانفتاح على المشاركة المواطنة:

- الرغبة في احتواء النشاط السياسي الجماهيري (خاصة الشبابي) الذي ظل يتم خارج الأطر الرسمية؛ فحتى قبل عقود من "الحراك الشعبي الجزائري" ومن أحداث ما عرف بـ "الربيع العربي"، لم يخل الشارع الجزائري من الاحتجاجات والمسيرات والاعتصامات والاضرابات...<sup>6</sup> التي ظلت تقلق النظام الحاكم بغض النظر عن مستواها وحجمها؛
- الرغبة في إضفاء المصداقية على السياسات والبرامج المحلية؛ فالسلطات الجزائرية باتت تعتقد أن مهمة المسؤول المحلي ستكون "أسهل وذات مصداقية في حال قام بإشراك مختلف فئات المجتمع في التشاور". ويتعلق الأمر في هذا المجال بفتح المجالس الاستشارية أمام أصحاب الكفاءة العلمية والاقتصادية إلى جانب ممثلي "الشباب والمرأة" بغية استيفاء "أكبر كم ممكن من المعلومات المستمدة من الواقع المعاش للمواطن، وبالمقابل اقتراح حلول عملية على أصحاب القرار"<sup>7</sup>؛
- تقاسم المسؤولية عن القرار التنموي، وتشبيتها بين الجماعات المحلية والمواطنين (أو من يمثلهم)، ما يساهم في التخفيف من التوتر والأعباء عن السلطات والمؤسسات الحكومية المحلية.

##### 2.1.3 العوامل والدوافع الخارجية:

- على الصعيد الخارجي، هناك مجموعة من العوامل الخارجية أو ذات البعد الدولي التي شكّلت دافعا لمثل هذا التوجه في الجزائر:
- مساهمة التوجه العالمي في هذا المجال، والناجم عن التزايد الكبير للمطالب الشعبية لإشراكها في القرارات التنموية، وما يقابله من اعتبار "المجتمع الدولي" مشاركة المواطنين (خاصة الشباب والنساء) مسألة جوهرية لإنجاح أهداف التنمية للألفية، ثم أجندة التنمية المستدامة على وجه الخصوص؛

- الضغط الكبير، على "النظام السياسي" الجزائري، الذي تسبب فيه الحراك الشعبي في عديد الدول العربية والذي عرف حينها بـ "الربيع العربي"، وقد تفاعل النظام الجزائري معه بحزمة "إصلاحات" مثلت مشاركة المواطن (والمفاهيم والممارسات المؤطرة لها) محورا من محاورها الرئيسية، وازدادت حدة هذا الضغط مع "الحراك الشعبي" لسنة 2019؛
- الرغبة في تحسين صورة الجزائر دوليا، واغتنام الفرص التي يتيحها التعاون الدولي في مجالي الديمقراطية والحكم التشاركيين، خاصة تحسين طرق وآليات التسيير العمومي وزيادة نجاعته.

### 2.3 الجهود الوطنية الجزائرية لترقية المشاركة التنموية للمواطن

بدأ التوجه الرسمي الجزائري ري لإشراك المواطن في الشأن المحلي يتكرس بشكل رمزي وتدرجي طيلة مسار "إصلاح" الجماعات المحلية، ليصبح بعدها جزء من الخطاب السياسي مع بداية الألفية الثانية ضمن مقاربة "إصلاح هياكل الدولة واستعادة ثقة المواطن في مؤسساتها". ولم يشرع في تجسيد هذا التوجه بشكل أكثر جدية إلا مع بداية العقد الثاني للألفية الثانية في إطار مقاربة "الحكومة المحلية"، حيث شملت سلسلة "الإصلاحات" التمهيدية التي شرع فيها منذ سنة 2011 (والتي تلت سلسلة واسعة من المشاورات الوطنية)<sup>8</sup> عديد التطورات في هذا المجال، والتي لم تثبت فعالية كافية حتى اليوم:

- نص قانونا البلدية والولاية<sup>9</sup> على آليات لإعلام المواطنين واستشارتهم في قضايا التنمية المحلية، وإشراك المجتمع المدني في أعمال المجالس المنتخبة البلدية والولاية.<sup>10</sup> لكن آلية التشاور تلك لم تجد طريقها إلى المنتخبين المحليين، كما أن المجتمع المدني ظل متفرقا و"غائبا" على المستوى المحلي.<sup>11</sup>
- نصت عديد القوانين والتدابير الأخرى على توسيع مجال تدخل المجتمع المدني، وتوسيع حصص المرأة في المجالس المنتخبة وفي مراكز اتخاذ القرار<sup>12</sup> ... ومع ذلك بقيت ديناميكية مشاركة المواطن والديمقراطية المحلية دون المستوى المرجو، وذلك بالنظر -على وجه الخصوص- لنقاط الضعف البنيوية على مستوى كل من السلطات المحلية والمجتمع المدني.<sup>13</sup>
- ومنذ الإشارة إليها في خطاب التنصيب الرئاسي سنة 2014، أصبحت "الديمقراطية التشاركية" موضوع اهتمام وعمل ثابت في مخطط عمل الحكومات الجزائرية؛<sup>14</sup> وعلى إثرها نصبت وزارة الداخلية في أكتوبر 2014 فريق عمل مكون من منظمات مجتمع مدني ومسؤولين إقليميين من أجل اقتراح أنماط عملية لدعم إدماج المجتمع المدني في التسيير المحلي.
- وتشير وثيقة "السياسة الحكومية في مجال الجماعات المحلية" إلى أن وزارة الداخلية تواصل تجسيد "ورقة الطريق المعدة من أجل ترسيخ المسعى التشاركي في تسيير الشؤون العمومية المحلية" من خلال عدة مساعي، من بينها تنصيب هياكل للتشاور والاستشارة (مرصد المرفق العام،<sup>15</sup> مجالس استشارية محلية...)<sup>16</sup>.
- وقد تضمن الدستور الجزائري لسنة 2016،<sup>17</sup> عديد التطورات المهمة على صعيد تكريس وترقية مشاركة المواطن، انطلاقا من ديباجته التي اعتبرت "مشاركة كل الجزائريين والجزائريات في تسيير الشؤون العمومية أساسا لمؤسسات الدولة"، وأيضا من خلال: دسترة الديمقراطية التشاركية ودور الدولة المشجع لها لأول مرة في دساتير الجزائر؛ عمل مؤسسات الدولة على إزالة العقبات التي تحول دون المشاركة الفعلية للمواطنين في مختلف مجالات الحياة العامة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)؛ ترقية "الحقوق السياسية للمرأة" بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة وترقية المرأة في مناصب المسؤولية؛ ترقية التناسف بين الرجل والمرأة في سوق الشغل؛ ترقية دور الشباب في بناء الوطن وتنمية قدراتهم وتفعيل طاقاتهم؛ دسترة وتكريس الحق في الوصول إلى المعلومة الذي يعتبر شرطا مسبقا للانخراط الفعال للمواطن في الحياة العامة.<sup>18</sup>

كما أفضى التعديل الدستوري المذكور إلى اعتماد عديد الهيئات الاستشارية ودسترة دورها التشاوري، على غرار: المجلس الإسلامي الأعلى، المجلس الأعلى للأمن، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المجلس الأعلى للشباب، المجلس الوطني للبحث العلمي

والتكنولوجيا، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي كهيئة استشارية للحكومة،<sup>19</sup> وهو ما اعتبر تعزيزا لمجالات التشاور وتكريسا للمقاربة التشاركية على مختلف المستويات.

ومؤخرا أكد التعديل الدستوري لسنة 2020 على التطورات الدستورية السابقة، وعززها ووسع نطاقها من خلال إشارة ديباجته إلى مشاركة المجتمع المدني والجالية الوطنية بالخارج، وعلى الإشراف الفعلي للشباب بعد ضمان تكوين نوعي له. كما نص على ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية، وتشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية من خلال المجتمع المدني على وجه الخصوص، عمل مؤسسات الدولة على إزالة العقبات التي تحول دون مشاركة الجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ضمان الحق في إنشاء الجمعيات وتسهيله، وتشجيع ذات المنفعة العامة منها، تشجيع الشباب على المشاركة في الحياة السياسية، دسترة المرصد الوطني للمجتمع المدني كهيئة استشارية.<sup>20</sup>

هذه الإجراءات الدستورية تتطلب مراجعة جديدة لعدد القوانين المؤطرة لمشاركة المواطن، وإصدار الكثير من القوانين والمراسيم التنظيمية لتجسيدها فعليا، وهو ما تعكف عليه السلطات الجزائرية منذ فترة؛ حيث يتم الاعداد لمشروع قانون تمهيدي لترقية مشاركة المواطن الذي عرضت وزارة الداخلية مسودته للإثراء في شهر أوت 2017، وكان من المتوقع أن يعرض على الحكومة للمواقة عليه، وتأجل الامر نظرا للظروف التي تمر بها البلاد. كما يتم أيضا منذ سنوات التحضير لاعتماد قانون جديد "للجماعات الإقليمية".

وقد حافظت الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ ذلك الوقت على توجه تكريس الديمقراطية التشاركية المحلية؛ فضمن مخطط عملها (سبتمبر 2017)، واصلت الحكومة التزامها « بوضع إطار وتوفير الشروط الملائمة للحوار والتبادل الدائم بين الجماعات الإقليمية والمواطنين والجمعيات والفاعلين المحليين الآخرين »<sup>21</sup> وكذلك تفعل الحكومة الأخيرة التي تضمن مخطط عملها إشارات متكررة في عدة مواضع للمقاربة التشاركية، كما أكد الوزير الأول استمرار هذا التوجه وحميته أثناء عرضه المخطط أمام المؤسسة التشريعية.

والواضح من هذا الاستعراض أن الجهود المبذولة حتى الآن من قبل السلطات المركزية في الجزائر هي بالأساس جهود تأطيرية على المستويين الدستوري والقانوني، وهي ما تزال غير مكتملة خاصة في جانبها التنظيمي.

أما عمليا، فقد اكتفت السلطات المركزية خلال العقود الأخيرة بتقديم التوصيات وإعطاء التعليمات للسلطات والمسؤولين المحليين لإشراك جمعيات الأحياء وبعض المنظمات المدنية في بعض القرارات المحلية المتعلقة خصوصا بالسكن وبعث مشاريع وهيكل التنمية، وحثهم على فتح باب الاصغاء والتشاور أمام المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص المحلي ومأسسة ذلك على شكل لجان إصغاء، ولقاءات تشاور. كما أطلق أيضا بعض المسؤولين والمنتخبين المحليين في عدة ولايات وبلديات من الوطن مبادرات لإشراك المواطن في القرار والتنمية المحلية ولكنها كانت مبادرات محدودة للغاية ولا تخلو من تحديات أمام فعاليتها.

التجربة البسيطة والخبرة المتواضعة للجزائر في هذا المجال لم تسمح لها باستكمال تأطير وتنظيم مشاركة المواطن في التنمية المحلية، وهي ما تزال تتلمس الطريق وتستكشف التجارب الدولية، وتستلهم من مشاريع وبرامج المشاركة النموذجية التي تجري حاليا بالتعاون مع شركائها الدوليين.

### 3.3 مدى وعمق المشاركة المواطنية المنشودة

برزت نية السلطات الجزائرية إشراك المواطن المحلي في تسيير وتطوير شؤونه بشكل ملموس في السنوات الأخيرة على مستوى الخطاب السياسي، وعلى مستوى "الإصلاحات" والقوانين والتعديلات الدستورية، وحتى بعض التدابير الملموسة الأولية في هذا المجال. ويبقى التساؤل الملح: ما مدى وعمق المشاركة المواطنية المستهدفة؟

في هذا الصدد، أوضح وزير الداخلية الأسبق "بلعيز" في رده على سؤال شفوي خلال جلسة علنية بالجلسة الشعبية الوطني قائلا: "نلح على ضرورة إشراك المواطن في تسير شؤون بلديته بصفة عملية، ملموسة ويومية".<sup>22</sup>

هذا التصريح يدل على الطابع العملي والمستمر للمشاركة المواطنة المنشودة على المستوى المحلي. ولكن ذلك لا يعني أن السلطات الجزائرية ترغب في إحلال الديمقراطية التشاركية محل التمثيلية، وإنما (نظريا) أن تصير مكملا لها من أجل ضمان اتخاذ أنجع القرارات، أو على الأقل أكثرها مصداقية.

وتجاوزا لمجرد المشاركة في صنع القرار التنموي، وتماشيا والتحول الذي تعرفه الرؤية الرسمية للاقتصاد الجزائري، يجري تشجيع المواطنين والشباب على المساهمة الفعلية في تنمية اقاليمهم المحلية سواء عن طريق بعض المبادرات والمشاريع الخاصة أو بتشجيع الدولة ووكالاتها لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، أو عن طريق العمل التطوعي من خلال الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني المختلفة.

طبيعة ونمط الحكم والإدارة في الجزائر على مختلف المستويات المركزية والمحلية، والمشكلات الهيكلية الكبيرة على المستوى المحلي، تجعل هذا التصريح طموحا جدا مقارنة بالواقع القائم والمتوقع لهذه المشاركة، وتفرغ العديد من التدابير والاجراءات والمبادرات من محتواها، وتقتصر على المشاركة الشكلية والاستثمار غير المنتج والمفلس في الكثير من حالاته.

المتابعة الميدانية، وتتبع واقع المشاركة المواطنة في وسائل الاعلام المحلية (المكتوبة منها على وجه التحديد)، تظهر أن لجان الاصغاء ولقاءات التشاور، في غالبيتها كانت موسمية ومحدودة، وقائمة على انتقائية ضعيفة، ولم تنعكس نتائجها فعليا في قرارات السلطات المحلية في العديد من الأحيان.

الكثير من المشاريع الممولة محليا لصالح الشباب انتهت إلى الفشل والافلاس، لعدم جدواها أصلا، أو لتحويل تمويلها لأغراض استهلاكية أخرى من قبل أصحاب المشاريع... ويتضح ذلك جليا من خلال المتابعات الجارية في حقهم، وإعلانات الافلاس، وإعلان الحكومة مسح ديون الكثير منهم...

النشاط الطوعي في إطار منظمات المجتمع المدني ظل محدودا، لضعف هيكلية وإمكانيات المجتمع المدني المحلي، وعدم انفتاح السلطات المحلية عليه... ولم يحدث تطور ملموس في هذا الجانب سوى مع جائحة كوفيد-19، التي استدعت وفرضت تعبئة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبداية مأسسة وتنظيم العلاقة والشراكة معها خدمة للتنمية المحلية.

في ضوء هذه الإحاطة، يتضح أن دعم وترقية مشاركة المواطن تحتاج إلى مزيد من الإرادة السياسية على مختلف المستويات، وإلى اختبار واستكشاف مزايا وتحديات هذه المشاركة عبر مبادرات ريادية بمرافقة من الشركاء الدوليين، والتي في ضوءها سيتم إعداد وإصدار القوانين والأطر التنظيمية، والشروع في تجسيدها الفعلي ليتضح بذلك المدى والعمق الحقيقي للمشاركة المواطنة المنشودة.

### 4.3 شركاء الجزائر الدوليين في مجال إرساء الديمقراطية التشاركية

تغيير مقاربة التنمية المحلية المعتمدة منذ عقود في الجزائر، والتحول بها نحو المقاربة التشاورية والتشاركية ليست مسألة سهلة وقرارا سياسيا ينفذ آنبا، فهي عملية متطلبة من مختلف النواحي التقنية والمالية والإجرائية. وهذه الأسباب، وغيرها مما ذكرنا في جزء سابق من هذه الدراسة، تلجأ الجزائر إلى التعاون الدولي. كما يسعى هـ لذا الأخير من جهته، لمرافقتها في مسعى تكريس الديمقراطية التشاركية ومشاركة المواطن على المستوى المحلي.

وتعاون الجزائر في هذا المجال مع عديد الدول والمنظمات الدولية، بشكل مباشر وغير مباشر، لكن أبرز شركائها وأنشطتهم في هذا المجال هما: الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة (عن طريق برنامجها الإنمائي)، واللذان يمتلكان حضورا جيدا في الجزائر يمكنهما من لعب دور في هذا المجال.

#### 1.4.3 الاتحاد الأوروبي:



انطلاقاً من الالتزامات الواردة في وثائقه المرجعية المختلفة، على غرار وثيقة إجماع المفوضية الأوروبية حول التنمية لسنة 2006،<sup>23</sup> يعتبر الاتحاد الأوروبي فاعلاً تنموياً دولياً وأحد أهم الأطراف الداعمة للديمقراطية التشاركية وإشراك المواطن في التنمية المحلية. وقد وضع الاتحاد الأوروبي الكثير من الأدوات والبرامج التي تعنى بالحكم المحلي ومشاركة المواطنين. نشير هنا إلى الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (IEDDH) التي خلفت "المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان" التي بعثت سنة 1994، وكذلك عديد البرامج الأخرى مثل: برنامج "الفاعلين غير الدوليين والسلطات المحلية" (NSALA)؛ مشروع "السلطات المحلية كمحركات لتطوير التربية وزيادة الوعي" (LADDER) ... ويتم تحويل غالبية تلك البرامج إلى مشاريع على مستوى الدول عن طريق مفوضيات الاتحاد الأوروبي لدى الدول المعنية. بين الاتحاد الأوروبي والجزائر علاقات تعاون وثيقة أطرت بشكل خاص بالسياسة الأوروبية للجوار (ENP) واتفاقية الشراكة المبرمة بينهما، كما يتم التعاون أيضاً عن طريق بعض المؤسسات والجمعيات على غرار "الجمعية الأوروبية للديمقراطية المحلية" (ALDA).<sup>24</sup> وتستفيد الجزائر من برامج التعاون الثنائي السنوية، كما تستفيد أيضاً من بعض البرامج الموضوعاتية للاتحاد الأوروبي، وهنا يمكن الإشارة مثلاً إلى: برنامج "منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية" (CSO-LA)؛ برنامج التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر للفترة (2014-2017) الذي يتضمن ثلاثة محاور ذات أولوية يتمثل أولها في: "إصلاح العدالة ودعم مشاركة المواطنين في الحياة العامة"؛ الشراكة الأوروبية من أجل الديمقراطية (EPD) ...

كما يشكل "دعم مشاركة المجتمع المدني في رسم ومتابعة وتنفيذ السياسات العامة" إحدى أولويات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في علاقاتها مع الجزائر، بما أسفر عن اعتماد وثيقة "خارطة طريق الاتحاد الأوروبي نحو المجتمع المدني في الجزائر" في أوت 2014. ومنذ بداية تدخله لصالح "المجتمع المدني الجزائري"، تزايدت مساهمات الاتحاد الأوروبي من خلال البرامج الثنائية والموضوعاتية من أجل دعم قدرات الجمعيات الجزائرية، ودعم حوارها مع المؤسسات، وحضور تنظيمات المجتمع المدني في ميكانيزمات اتخاذ القرار. ونشير هنا إلى برامج ONG I (2004-2000) و ONG II (2006-2010)، وأيضاً برنامج الاستشارة متعددة الفواعل "جسور" JOUSSOUR التي استهدفت المجتمع المدني الجزائري خصوصاً. إضافة إلى مجموعة كبيرة من البرامج الموضوعاتية التي ظهرت فيما بعد، والتي تتضمن في غالبها شفا متعلقاً بدعم قدرات المجتمع المدني والفاعلين غير الدوليين وحوارهم ومشاركتهم مع السلطات المحلية.<sup>25</sup> وفي ذات السياق، ساهم الاتحاد الأوروبي، خلال الفترة 2014-2016، في تمويل وتنفيذ عديد المشاريع المصغرة الموجهة لدعم منظمات "المجتمع المدني الجزائري" ودعم قدراتها ومساهماتها في مجال الديمقراطية التشاركية المحلية، وذلك في إطار الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (IEDDH).<sup>26</sup>

كما أن دعم قدرات "النساء المنتخبات" يمثل بدوره محور عمل ذي أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي وضمن برنامج عمل "الجندر" لمفوضية الاتحاد الأوروبي بالجزائر.<sup>27</sup> مما يجعله موضوعاً آخر للشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، ضمن مجال دعم الديمقراطية التشاركية ومشاركة المواطن.

#### 2.4.3 الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي):

تساهم الأمم المتحدة في التعاون الدولي في مجال الحكم المحلي والديمقراطية التشاركية عن طريق عديد برامجها ووكالاتها خاصة برنامجها الإنمائي (UNDP) وبرنامجها للسكان (UN Habitat)، وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية (UNDEF) ... وقد سیرت عديد برامج التنمية على المستوى الحكومي المحلي والإقليمي في عديد دول العالم، وأبرز تلك البرامج هو برنامج "آرت" (UNDP-ART)، والصندوق الائتماني المواضيعي للحكم الديمقراطي (DGTTF).

عن طريق برنامجها الإنمائي (UNDP)، الذي يمتلك ميزة نسبية، مقارنة بالفاعلين الآخرين، في معالجته لعدد القضايا ذات الحساسية السياسية العالية مثل اللامركزية والحكم المحلي (وما يتبعهما من مشاركة مواطنة)، نتيجة طبيعته المتعددة الأطراف، والإرادة الحسنة والثقة، والسمعة الجيدة لبرامجها ونشاطاته المتنوعة، والحضور المأسس والجيد على مستوى مختلف الدول...<sup>28</sup> بالإضافة إلى مقارباته الابتكارية الاحترازية القائمة

على التحريب واختيار الحالات النموذجية قبل التعميم... تعتبر الأمم المتحدة من بين أهم شركاء الجزائر في مجال دعم التنمية والمواطنة والديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.<sup>29</sup>

لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تجربة مهمة ودور رائد وابتكاري في الجزائر من خلال عديد البرامج التي أطلقها والتي تعطي الأولوية والأهمية للمقاربة المحلية والإقليمية، والتي تعتبر أكبر قيمة من حيث إشراك المواطن في الشأن العام من المقاربة المركزية على المستوى الوطني. ويتعلق الأمر هنا بعدد البرامج التي أطلقها في الجنوب الجزائري، مثل: مشروع دعم القدرات المحلية من أجل تنمية مستدامة في دائرة "شاروين" بولاية أدرار؛ مشروع "طرق كسور: دعم تنمية مندمجة"، مشروع "فوركا" (FORCA) لدعم وصول الشباب لأول فرصة عمل.<sup>30</sup>

النتائج التي حققتها تلك المشاريع سمحت لبرنامج الأمم المتحدة بتحصيل خبرة معتبرة في مجال بعث مثل هذه المشاريع وتسييرها وفق الخصوصية الجزائرية، وهو ما أكسب هذا البرنامج ثقة وزارة الداخلية والجماعات المحلية باعتباره شريكا مهما يمكن الاعتماد عليه، والمراكمة على تجاربه السابقة.<sup>31</sup>

على أن الملاحظ من خلال التقييمات التي أجريت لدور هذا البرنامج في التعاون الدولي بشكل عام، أن موارده في الغالب محدودة، وهو ما يقلل من مساهماته المالية (في الغالب يعتبر مساهما إضافيا أو ثانويا)، ويجعل أدواره ومساهماته في الغالب مرتكزة على المساعدة الفنية وبناء القدرات والتوعية والإعلام والتوجيه.<sup>32</sup>

#### 4. برنامج "كابدال" .. نموذج للتعاون الدولي لتكريس المشاركة المواطنة

سرعان ما جذب التوجه الرسمي الجزائري لتكريس وترقية مشاركة المواطن اهتمام شريكها الدوليين (الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، اللذين اقترحا برنامجا تعاونيا لدعم قدرات الفاعلين المحليين وخلق بيئة مُمكّنة لمشاركة المواطن في التنمية المحلية والمعروف اختصارا ببرنامج "كابدال".

##### 1.4 التعريف بالبرنامج والجهات الراعية

التسمية الرسمية لهذا البرنامج مسترسلة نوعا ما، حيث جاءت في صيغة: "برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية/ بلديات نموذجية (كابدال): ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية".<sup>33</sup> وكلمة "كابدال" (CapDeL) اختصار لعبارة "قدرات التنمية المحلية" باللغة الفرنسية، فيما يعني أن البرنامج يستهدف تحسين قدرات التنمية المحلية؛ كما يمكن للاختصار "كاب" Cap أن يعني "نحو أو في اتجاه"، لتؤول بذلك التسمية إلى دلالة "الاتجاه نحو التنمية المحلية أو ترقيتها".<sup>34</sup>

وفي التسمية الرسمية، عادة ما يتبع هذا الاختصار عبارة "ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية"، ليشير إلى الرغبة في إرساء مقاربة جديدة "تشاركية" في التخطيط للتنمية المحلية وتنفيذها، وأن دعم القدرات ينصرف إلى كافة الفاعلين الشركاء في التنمية المحلية (بما فيهم المواطنين أفرادا وجماعات).

برنامج "كابدال" مبادرة تعاون دولي جاءت في إطار التعاون الثلاثي بين الجزائر (وزارة الداخلية والجماعات المحلية) والمفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهو أحد البرامج الطموحة جدا في مجال "الحكامة المحلية والديمقراطية التشاركية"، والأول من نوعه بالنسبة للجزائر في هذا المجال، حيث أنه لأول مرة تطلب الجزائر دعما مباشرا للمجالس الشعبية المنتخبة على مستوى البلديات يستهدف المشاركة المواطنة.<sup>35</sup>

ويستهدف هذا البرنامج "دعم قدرات الفاعلين المحليين على بعث تنمية محلية بأساليب تشاركية" على مستوى مجموعة من البلديات النموذجية (10 بلديات)، وتبلغ تكلفته أكثر من 11 مليون دولار، ويمتد تنفيذه على مدى أربع سنوات (نوفمبر 2016 - ديسمبر 2020)، ويساهم في تمويله الأطراف الثلاثة المتعاونة مثلما يوضحه الجدول التالي:

#### الجدول رقم: 01

##### الأطراف الرئيسية الممولة لبرنامج "كابدال" في الجزائر

الطرف الممول	المبلغ المالي (بالدولار)
الاتحاد الأوروبي	8 532 000
الحكومة الجزائرية (وزارة الداخلية)	2 970 000
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	200 000
المجموع	11.702.000

المصدر: بيانات الجدول ترد في مختلف وثائق البرنامج.

#### 2.4 محاور اهتمام وعمل برنامج "كابدال"

يرتكز برنامج «كابدال» على عمليات مرافقة للجماعات المحلية المعنية، وبقية الفاعلين المحليين، في أربعة مجالات أساسية تشمل:<sup>36</sup>

- دعم الديمقراطية التشاركية وإشراك الفاعلين المحليين : انطلاقا من اعتبار التسيير التشاركي بعدا لا يمكن إهماله في الحكامة المحلية، يعمل البرنامج على تطوير وتوسيع فضاءات تدخل المجتمع المدني من أجل تنمية مندمجة ومستدامة، ويعطي الأولوية في ذلك للتنظيمات "النسوية والشبابية"؛
- عصنة وتبسيط الخدمات الإدارية : يساند البرنامج ويدعم جهود عصنة الإدارة المحلية التي تعمل عليها وزارة الداخلية، ويضمن مرافقة مزدوجة: للإدارة من أجل الاستجابة المناسبة (الجيدة والمستدامة) لحاجات المواطنين، وللمجتمع المدني من أجل المساندة الجيدة للإدارة في توفير الخدمات العامة؛
- التنمية الاقتصادية المحلية (دعم التخطيط الاستراتيجي من أجل خلق مناصب الشغل والعائدات المستدامة): من خلال هذا المحور يستهدف البرنامج إحداث نقلة على مستوى التخطيط المحلي، من منطق سلبي يعتمد على المساعدة واستهلاك الميزانية، إلى منطق فعال لخلق الثروة والمداخيل المستدامة. ويعتبر أن استدامة نشاطات التنمية الاقتصادية يعتمد على الرؤية المشتركة للتنمية بين كل الفاعلين المحليين، بما فيهم المجتمع المدني وخاصة النساء والشباب؛
- تحسين التسيير المتعدد القطاعات والمستويات للأخطار الكبرى على المستوى البلدي: العمل على دعم المنظومة الوطنية لتسيير الأخطار الكبرى في بعدها المحلي. وأيضا زيادة قدرة الأقاليم على مواجهة الأخطار الكبرى من أجل ضمان استدامة جهود التنمية البشرية المحلية.

#### 3.4 أهداف برنامج "كابدال"

لهذا البرنامج هدف عام، ومجموعة من الأهداف الفرعية الخاصة التي وضعت لها مؤشرات ونتائج أولية متوقعة لمتابعتها. يتمثل الهدف العام للبرنامج في: «تحسين المشاركة المواطنة الفعالة في تخطيط وتنفيذ السياسات البلدية والخدمات العامة والتنمية الاقتصادية المحلية، من أجل بلوغ حكم بلدي تشاوري، شفاف واستجابي لحاجات ومتطلبات المواطنين خاصة الشباب والنساء».<sup>37</sup> ولتحقيق هذا الهدف، وضعت الأطراف الراعية للمشروع مجموعة من الأهداف الفرعية، والنتائج المنتظرة منها، نلخصها في الجدول رقم 02.

#### 4.4 الجهات المعنية المشمولة للبرنامج

هذا البرنامج واسع وتدرجي، ويسعى لمرافقة مسارات تدمج عديد الأطراف ذات المصلحة والمعنية بالحياة العامة. وأدوار هؤلاء الأطراف ستختلف وتتغير تبعاً لمراحل المشروع من: فاعلين، مرافقين، مستفيدين، مسهلين أو مستشارين. ويتمثل أبرز الفاعلين والمستفيدين من البرنامج في:<sup>38</sup>

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية: بصفتها الهيئة الوصية على الجماعات المحلية، على أن نشاطات البرنامج يتم تجسيدها مباشرة على مستوى الجماعات المحلية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لصالح المجالس الشعبية البلدية ومنتخبها وتنظيمات المجتمع المدني؛

## الجدول رقم: 02

### الأهداف الفرعية لبرنامج "كابدال" ومؤشراتها العامة

الأهداف الخاصة	النتائج المنتظرة (المؤشرات)
وضع ومأسسة أدوات ومقاربات للتشاور ومشاركة المجتمع المدني في تخطيط وتسيير التنمية المحلية (البلدية).	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وضع قيد التنفيذ أدوات للحكم المحلي التشاركي؛</li> <li>- مخطط تنموي بلدي معد بطريقة تشاركية مصادق عليه من طرف المجلس الشعبي البلدية على مستوى كل بلدية من البلديات النموذجية؛</li> <li>- إعداد نظام لميزانية تشاركية ووضعه حيز التنفيذ؛</li> <li>- وضع وتدعيم آليات للتشاور والتنسيق بين البلدية والدائرة والولاية والمصالح غير الممركزة للدولة والغرف القنصلية تكون مسندة على المستوى الوطني.</li> <li>- وضع قيد التنفيذ إطار دائم للتشاور بين المجتمع المدني والبلدية.</li> </ul>
دعم القدرات المؤسسية والفردية للسلطات البلدية (منتخبين وإدارة) في مجال الحكم التشاركي، الشفاف والتشاور، وضمان وصول الشباب والنساء للخدمات العامة والفرص الاقتصادية.	<ul style="list-style-type: none"> <li>- حصول المنتخبين والإدارة البلدية على تكوين حول ممارسات الحكم التشاركي؛</li> <li>- قدرات أقوى للنساء المنتخبات على القيادة وعلى تسهيل الحوار مع المجتمع المدني (منظمات النساء والشباب)؛</li> <li>- ميزانية بلدية سنوية تأخذ في الحسبان الحاجات التنموية للنساء والشباب؛</li> <li>- قدرات مؤسسية أقوى للحكومة الوطنية والولايات والدوائر وجاهزيتها لتقديم مساعدة تقنية وتطوير القدرات البلدية؛</li> <li>- إعداد البلديات النموذجية، وبطريقة تشاركية، "ميثاق المواطن" ونشره للعامة.</li> </ul>
تقوية قدرات منظمات المجتمع المدني (خاصة المعنية بالمرأة والشباب) لتمكين من المشاركة في التنمية المحلية بالتعاون مع السلطات المحلية.	<ul style="list-style-type: none"> <li>- قدرات مؤسسية (تنظيم، طرق عمل، تخطيط) أقوى لمنظمات المجتمع المدني المعنية بمشاركة النساء والشباب؛</li> <li>- قدرة منظمات المجتمع المدني على تضمين حاجات الشباب والنساء في التخطيط ووضع الميزانية البلدية؛</li> <li>- مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ وتقييم نشاطات البلدية في مجال تقديم خدمات عامة نوعية وتحسين الفرص الاقتصادية والتنمية المحلية بشكل عام؛</li> <li>- مقترحات تمويل مشاريع من قبل البرنامج، ومنفذة من قبل الجمعيات المستفيدة، خاصة تلك المعنية بالنساء والشباب.</li> </ul>

المصدر: عناصر ملخصة عن المصدر التالي:

Commission Européenne, **Décision D'exécution de La Commission du 9.10.2015 relative au programme d'action annuel 2015 en faveur de l'Algérie à financer sur le budget général de l'Union européenne** (Bruxelles, le 9.10.2015), ANNEX I: Document d'action pour le "Programme de renforcement des capacités des acteurs de développement local / Communes modèles (CapDeL): Démocratie participative et développement local", pp : 16-17.

- المنتخبون البلديون (خاصة المنتخبات النساء) كأطراف مباشرة وفاعلين ومستفيدين من المشروع؛
- المجتمع المدني طرف أيضا في المشروع بصفة مستفيد مباشر من أجل إضفاء خاصية التسيير التشاركي عليه. وتعطى الأولوية لجمعيات النساء والشباب، وعلى وجه التحديد تلك التي تعمل في المجال الاجتماعي والتنمية المحلية. إضافة إلى الفاعلين والمستفيدين الرئيسيين المذكورين، ينخرط في المشروع فاعلون آخرون مباشرون وغير مباشرين في التنمية المحلية، يتعلق الأمر مثلا ب: المجالس الشعبية الولائية، الغرف القنصلية التي تمثل القطاع الخاص (خاصة في مجالات: الزراعة، الصناعة التقليدية، الحرف، التجارة، الصناعة، الصيد...)، المصالح غير المركزية، الوزارات المعنية بمجالات الاهتمام الإقليمية (وزارة الشباب، وزارة الفلاحة، وزارة التضامن...) <sup>39</sup>.
- كما يتيح أيضا هذا البرنامج إمكانية إشراك بعض الجماعات التقليدية غير الرسمية الموجودة في بعض القرى بالرغم من طابعها غير الرسمي، إن اقتضى الأمر. <sup>40</sup>

#### 5.4 مكانة "مشاركة المواطن" ضمن أجندة برنامج "كابدال"

برنامج "كابدال" برنامج موسع وطموح، يتناول عديد جوانب التنمية المحلية وأطرها وفاعليها، ولكن مشاركة المواطن تحظى بأهمية كبرى في إطاره. فهذا البرنامج، مثلما يوضح هدفه العام ومحاور عمله، يستهدف ترقية المشاركة المواطنة في تخطيط وتنفيذ السياسات العامة البلدية والخدمات العامة والتنمية الاقتصادية المحلية وتسيير الأخطار الكبرى. ومن حيث المضمون، فإن الديمقراطية التشاركية ومشاركة المواطن لا تشكل فقط محورا أساسيا ومستقلا من محاوره الأربعة (المحور الأول)، وإنما هي أيضا "محور أفقي" يتداخل مع بقية محاور البرنامج، ويشغل حيزا كبيرا ضمن كل محور، وليس من الصعب التأكد من ذلك بالاطلاع على الجدول رقم 02.

وقد كان المحتوى المتعلق بالديمقراطية التشاركية (مشاركة المنتخبين والمجتمع المدني في تخطيط وتسيير مخططات التنمية المحلية)، هو الأساس ما جذب اهتمام ومساهمة الاتحاد الأوروبي، <sup>41</sup> والتي تعتبر المساهمة الأكبر من الناحية المالية (08 مليون دولار). عمليا، وحسب "محمد دحماني" (المدير الوطني للمشروع)، يعمل هذا البرنامج من خلال النشاطات التي يتضمنها على تحسيس المنتخبين والمواطنين بأهمية الضريبة بالنسبة للتنمية المحلية، وكذلك بأهمية مساهمتهم في خلق الثروة على المستوى المحلي، وسيتمكنون لأول مرة من المشاركة في اختيار المشاريع التنموية على مستوى بلدياتهم، ومراقبة مآلاتها، وأسواق المشاريع ومردوديتها.

وتعتقد وزارة الداخلية الجزائرية أنه، من خلال وضع هذا البرنامج حيز التنفيذ، سوف تتمرن المجالس المنتخبة والإدارة المحلية للبلديات العشر النموذجية على التحلي على اتخاذ القرارات بصفة انفرادية، كما ينتظر منه تهيئة الحركة الجموعية المحلية من أجل أن تساهم بدورها في إيقاض ضمير المواطن، وتحفيز مشاركة المواطنين في الحياة المدنية المحلية.<sup>42</sup>

#### 6.4 سير تنفيذ البرنامج (المقاربات والمراحل)

انطلاقاً من الدروس المستخلصة من سابق تجارب تعاون الشريكين الدوليين مع الجزائر، فإن تنفيذ هذا البرنامج أُريد له أن يتم وفق "مقاربة تدريجية"، وأن يخضع لمتابعة دورية وعن قرب من أجل تقليص المخاطر العملية والمالية، وضمان أن يتم إشراك وإدماج كافة الأطراف المعنية في المشروع، وأن تسمح النشاطات المدرجة في إطاره بتحقيق النتائج المسطرة بشكل فعال على المستوى المحلي، وبقيادة المنتخبين المحليين.<sup>43</sup>

كما تم أيضاً اعتماد "مقاربة تشاركية" في تحديد وصياغة المشروع على أساس مؤشرات ونتائج واقعية ومفصلة بواسطة بعثات ميدانية واستشارات منتظمة، بما يسمح بتقليل المخاطر في مرحلة التنفيذ الفعلي للمشروع، ورفع درجة احترام الخصوصية الجزائرية.<sup>44</sup> ويعتمد أيضاً تنفيذ هذا البرنامج على مقاربة "التعلم بالفعل"، من أجل تدريب وتأهيل الفاعلين المحليين (البلديات، ومؤسسات الخدمات العامة، تنظيمات المجتمع المدني، القطاع الخاص المحلي...) على بعث وتنفيذ المشاريع التنموية بطريقة تشاركية وفعالة. ولما سجل الشركاء، من خلال تجارب التعاون السابقة، غياب ثقافة التقييم للمشاريع والمبادرات، فإنهم أكدوا على الاهتمام بتقييم وحوصلة النشاطات والتدخلات التي ستتخذ في إطار هذا المشروع.<sup>45</sup>

ويتم تنفيذ هذا البرنامج على مرحلتين أساسيتين: **مرحلة أولى** تجريبية يتم فيها انتقاء بعض البلديات النموذجية والتنفيذية من أجل اختبار الأدوات والآليات التي سيتم اعتمادها، وهي مرحلة تشارف الآن على نهايتها؛ **المرحلة الثانية** يتم فيها تعميم التجارب الناجحة على كافة بلديات الوطن.

ومع اقتراب انتهاء مدة تنفيذ المشروع بات بإمكاننا أن نستعرض التقدم المحرز حتى الآن على هذا المستوى، أي المرحلة الأولى النموذجية التجريبية للمشروع:

#### 1.6.4 انتقاء البلديات النموذجية والفاعلين المحليين الشركاء

انطلاقاً من ارتقاء مكانة البلدية في التنظيم الإداري والسياسي في الجزائر، ولما كانت البلدية تعتبر دستورياً "قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة"، فإن إرساء الديمقراطية التشاركية والمشاركة العامة للمواطنين لابد وأن ينطلق منها وبها. ولما كانت الجزائر حالياً تتكون من 1541 بلدية متنوعة ومختلفة من جوانب عديدة، ومراعاة للاختلاف والتنوع، وحتى لا يخطر ببرنامج ضخم وغير مضمون النتائج، لا يغطي برنامج "كابدال" كل ولايات وبلديات الوطن في مرحلته الأولى، وقام على اختيار عدد من البلديات النموذجية (10 بلديات) تكون ممثلة لمختلف الأولويات التنموية والتنوع الطبوغرافي والخصوصيات الجغرافية والديموقراطية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية للبلديات في الجزائر.

و تشير الصفحة التعريفية لبرنامج "كابدال"، على موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر، إلى البلديات العشر المنتقاة، وإلى أبرز الخصائص التي اعتمدت في سبيل ذلك، كما هي موضحة في الجدول التالي:

#### الجدول رقم: 03

##### البلديات النموذجية العشر لبرنامج "كابدال" ومبررات اختيارها

رقم	البلدية	الولاية	موقع وخصائص المنطقة
01	تيميمون	أدرار	الجنوب - واحات
02	الخروب	قسنطينة	الشمال - منطقة عمرانية وموقع تاريخي

03	أولاد عبد القادر	الشلف	الغرب-منطقة ريفية
04	تيقزيرت	تيزي وزو	الشمال-مدينة ساحلية
05	الغزوات	تلمسان	الغرب-مدينة ساحلية
06	مسعد	الجللفة	الهضاب العليا- منطقة ريفية
07	جانت	إليزي	الجنوب (الحدود مع ليبيا والنيجر)
08	جميلة	سطيف	الشرق - الهضاب العليا- موقع تاريخي
09	بابار	خنشلة	الشرق - منطقة ريفية
10	بني معوش	بجاية	الشرق - منطقة ريفية

المصدر: صفحة برنامج "كابدال" على موقع "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر" (26 أوت 2017).

متاح على الرابط التالي: <https://bit.ly/3vGOgWh>

تطبيق البرنامج على مستوى البلديات النموذجية المختارة، سيسمح (حسب المدير الوطني للمشروع)، بإيجاد إجابات على مجموع الانشغالات التنموية التي تطع "كافة" بلديات الوطن، كما أن البلديات العشر المنتقاة في إطار هذه المقاربة هي مراكز "دوائر"، مما سيسمح بتسهيل تبادل الخبرات والممارسات الجيدة للحوكمة التشاركية مع جماعات بلدية أخرى فيما بعد.<sup>46</sup>

وبالنسبة لبقية الفاعلين، وأهمهم تنظيمات المجتمع المدني (الجمعيات)، فقد وضعت الجهات المشرفة عن البرنامج عدة إعلانات دعوة مناسبة لإبداء الاهتمام لفائدة الجمعيات المحلية في البلديات النموذجية والتي ترغب في المساهمة في هذا البرنامج من أجل الترشح، وذلك بغية إعداد قاعدة بيانات وخارطة تقييمية لقدرات المجتمع المدني المحلي. كما توجهت الإعلانات أيضا إلى الجمعيات الوطنية والولائية وما بين الولايات، من أجل إحصاء تلك التي ترغب في التكفل بإحدى الجمعيات المحلية في البلديات النموذجية ومرافقتها من أجل تجسيد مساهمتها في البرنامج.<sup>47</sup>

#### 2.6.4 تقييم أولي لإنجازات برنامج "كابدال" في مجال مشاركة المواطن

تم الإعلان عن انطلاق ورشات البرنامج عن طريق ورشة افتتاحية وطنية نظمت في 16 جانفي 2017 بالجزائر العاصمة، لتتبعها عدة ورشات محلية على مستوى البلديات العشر النموذجية كانت آخرها في بلدية بابار ولاية خنشلة بتاريخ 08 أفريل 2017، حيث سمحت تلك الورشات المحلية بتقديم المشروع للفاعلين المحليين، من مختلف القطاعات، وتضمن رؤيتهم في المشروع، ليتم على إثر كل ورشة إطلاق عملية التشخيص "التشاركي" لتحديد الحاجات والإمكانيات التنموية لكل بلدية، وهي عملية تكفلت بها جهات مختصة متمثلة أساسا في خبراء "مركز دراسات وتحليل السكان" (CENEAP)، وتحت إشراف وحدة إدارة البرنامج،<sup>48</sup> وبمشاركة هيئات أخرى. وعلى أساس نتائج تلك التشخيصات بنيت بقية مساهمات وإنجازات البرنامج والتي ستكون محل استعراض وتقييم سريع في العناصر الموالية.

في ضوء ما هو متاح من تفاصيل حول البرنامج، وهي تفاصيل معتبرة، نقدم هنا تقييما لدور ومساهمة البرنامج في دعم مشاركة المواطن الجزائري في التنمية المحلية على مستوى البلديات النموذجية. يركز هذا التقييم على هندسة المشروع ومقارنته وبيئة تنفيذه السياقية، وإنجازاته الفعلية حتى الآن في هذا المجال.

#### ● هندسة وتصميم البرنامج وتحركاته

هذا البرنامج هو ثمرة تعاون دولي ثلاثي الأطراف، وهو ما يجعله مبنياً على رصيد كبير ومتنوع من التجارب والخبرات، خاصة خبرات الشريكين الدوليين المشهود عالمياً في مجالات الحكم والتنمية المحلية القائمة على المشاركة، كما يجعله محل اهتمام ومتابعة متعددة من الأطراف الراعية، ومن مختلف الفاعلين التنمويين المحليين.

وبناء على تحليلنا لهندسته، فقد ارتكز تصميم ونهج تنفيذ برنامج "كابدال" على مجموعة من الخصائص التي تجعل منه برنامج تعاون متكامل ومحكم التصميم، وأكثر تناسبا مع الحالة الجزائرية وسياقاتها المحلية، وأبرز تلك الخصائص:

- المقاربة التدريجية والتشاركية: والتي تسمح بالتزام الحذر وتوطين المشروع، والتحكم في التكاليف والنتائج، واستخلاص الدروس واتخاذ التدابير المناسبة قبل التعميم؛
- الشمولية: هذا البرنامج طموح ويمس مختلف أطر ومجالات المشاركة العامة المواطنة (رسم السياسات والقرارات، إعداد الميزانية، تقديم الخدمات، التقييم والمحاسبة)؛
- العملية والتكفل: يوفر هذا البرنامج أيضا إمكانية تمويل مقترحات مشاريع، وهو بذلك يستجيب لانشغال عادة ما تطرحه الجماعات المحلية الجزائرية، وهو عدم توفر الإمكانيات للاستجابة لانشغالات المواطنين، واعتبارها أن المشكل في الإمكانيات والوسائل وليس في عدم معرفة حاجات المواطن المحلي. وهو من خلال مرافقة المشاريع يتكفل بتغطية النقص الموجود في مجال التخطيط لها وتنفيذها ويضمن تعلقها واقعا وتطبيقا في هذا المجال.

#### ● بيئة وسياق إطلاق البرنامج وتنفيذه

جاء اقتراح وتبني البرنامج متماشيا ومتزامنا مع التوجه الرسمي الجزائري لتكريس وترقية مشاركة المواطن في الشأن المحلي، وما ترتب عليه من "إصلاحات" ومبادرات، وهو ما يضمن له الدعم السياسي ويوفر تسهيلات عديدة لتجسيده. لكن الفترة التي انطلق فيها المشروع، تحمل عديد الدلالات على التأثير السلبي لنتائجه المحققة والمرتبقة، ويمكن توضيح ذلك في النقاط التالية:

- إصلاحات ما تزال قائمة ولم تنتهي بعد، فلم يتم بعد إصدار القوانين التنظيمية الخاصة بالديمقراطية التشاركية، مما أثار التساؤل: على أي أساس سيقترح ويفعل مشروع "كابدال" آليات إشراك المواطن في التخطيط والتنفيذ للسياسات المحلية؟ هل سيتم انتظار تلك القوانين من أجل تفعيل الآليات المقترحة حاليا؟ أم أننا قد نشهد عدم اتساق بين ما جاء به البرنامج وما ستفرزه الإصلاحات الجارية خاصة تلك المتعلقة بتحديد أطر وآليات إشراك المواطن؟؛
- ستكون بعض تأثيرات هذا البرنامج ملموسة، ولكنها محدودة بالنظر إلى واقع اللامركزية في الجزائر، فمهما كانت درجة المشاركة التي سيحققها فستكون محدودة جدا، لأن صلاحيات واستقلالية البلديات في اقتراح وبعث المشاريع والمبادرات (خاصة تلك التي يمكن أن يشرك فيها المواطن) متواضعة جدا؛
- انطلقت الورشات التعريفية بهذا البرنامج في السنة الأخيرة من العهدة النيابية للمنتخبين المحليين (المجالس البلدية والولائية) للفترة 2012-2017، وهو ما أثار حينها القلق حول مكاسب هذا النشاط، وقد يتطلب جهدا تعريفيا وتدريبيا آخر للمنتخبين الجدد في الانتخابات المحلية (23 نوفمبر 2017) ليتفاعلوا بشكل جيد مع البرنامج؛
- انطلاق حراك شعبي في الجزائر في فيفري 2019 مطالب بتغيير جذري على مختلف الممارسات والمستويات في الوقت الذي بدأ المشروع يأخذ مداه في الميدان، ولا شك أنه ساهم في تحويل انتباه المواطنين وبعض أصحاب المصلحة المحليين عن مبادرات البرنامج، ولكنه لم يوقف سيره.



الظروف السياقية المذكورة، والتي يضاف إليها الوضع الوبائي الذي تعرفه الجزائر والعالم منذ بداية سنة 2020 بسبب فيروس كورونا المتحور، كان لها تأثيرها على انجازات البرنامج وتجسيد أجندته، ولكنها لم تحل دون المضي قدما في تنفيذ جدول أعماله على مستوى مختلف مجالات اهتمامه وتركيزه، وقد حقق نتائج قيمة على صعيد تكريس الديمقراطية التشاركية والمشاركة الدائمة للمواطن الجزائري (خاصة عبر منظمات المجتمع المدني) في قرارات التنمية المحلية ومشاريعها.

### ● نتائج وانجازات البرنامج على صعيد ترقية المشاركة المواطنة

حتى مع تأخرها في البداية، تداركت إدارة المشروع وعملت على إعداد وتفعيل استراتيجية إعلامية فعالة ومتكاملة نظرا لأهميتها لضمان انطلاقة جيدة وترويج كاف يتطلبه المشروع، بل تتطلبه طبيعته وغاياته التشاركية أصلا. البرنامج ليس له موقع إلكتروني خاص، ولكنه زود بصفحة تواصل اجتماعي نشطة على فايسبوك،<sup>49</sup> وحظي بالمراقبة والتغطيات الإعلامية التي خصته بها الصحافة الوطنية، وصفحة التواصل الاجتماعي الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر، ونوعا ما صفحة مفوضية الاتحاد الأوروبي في الجزائر. المتابعة المستمرة والمتأمله لسير البرنامج عبر مصادره وعبر الوسائط الاعلامية المختلفة، سمحت بالوقوف على أهم النتائج الملموسة المحققة في مجال دعم وتكريس إشراك المواطن في التنمية المحلية على المستوى البلدي، والتي تتجلى أساسا في:

- ساهم هذا البرنامج (على أقل تقدير) في لفت الانتباه إلى الديمقراطية التشاركية وأهمية مشاركة المواطن في قرارات ونشاطات التنمية المحلية، والتوجه الرسمي للجزائر (خاصة وزارة الداخلية) في هذا المجال، وساهم بذلك في إخراج النهج التشاركي وأفكاره من طابعها الخطابي السياسي والأكاديمي، نحو الفاعلين والمعنيين بها مباشرة خاصة الجمعيات المحلية وفئات مهتمة من المواطنين. تم ذلك بشكل خاص من خلال ورشاته التعريفية عبر البلديات النموذجية العشر، وعلى مستوى عديد المؤسسات من بينها جامعات، ومن خلال ما رافقه من حملات وتغطية إعلامية، وعبر صفحات التواصل الخاصة بالبرنامج والهيئات الشريكة والمنخرطة فيه. وأيضا عبر الدورات التكوينية التي نظمتها الجمعيات المنخرطة حول المشاركة المجتمعية والحكامة والتنمية المحلية... نشير هنا على سبيل المثال إلى: دورة تكوينية حول "آليات الديمقراطية التشاركية" نظمتها جمعية الريادة للنشطة الشبابية، بلدية أولاد عبد القادر، الشلف، يومي: 17-18 مارس 2021، لصالح ممثلي لجان الأحياء، ودورة تكوينية حول "أهمية المشاركة المواطنة في تسيير شؤون البلدية"، نظمتها جمعية حي الشهيد رقامي عمار، بلدية بابار ولاية خنشلة، بتاريخ: 05 أبريل 2021. غطت 10 جمعيات وعشرين عضوا متكونا؛

- المساهمة في تقييم وتثمين ما هو موجود من آليات تشاورية وتشاركية من قبل، وهو ما حدث مثلا مع بلدية الخروب التي يقول رئيسها أنه كان سباقا في اعتماد آليات تشاورية مع المواطنين تمثلت أساسا في "المجلس الاستشاري ولجان المواطنين".<sup>50</sup>

- تأطير ومرافقة عملية إعداد وصياغة "مواثيق المشاركة المواطنة" على مستوى البلديات العشر النموذجية، وقد صادقت عليها هذه الأخيرة، وأصبحت وثيقة تعاقد وتأطير لمشاركة مختلف الفاعلين المحليين في التخطيط وتنفيذ التنمية المحلية؛

- تأطير ومرافقة عملية تشكيل وتنصيب "المجالس الاستشارية البلدية" على مستوى البلديات النموذجية العشر، والتي تعتبر من أهم آليات وأطر المشاركة المواطنة على المستوى المحلي، وقد شرعت تلك المجالس في النشاط وأداء أدوارها الاستشارية والتنموية على مستوى بلدياتها، وهي دائمة الحضور والمشاركة في نشاطات المجالس المنتخبة على مستوى أقاليمها؛

- تأطير وتنفيذ عمليات "تشخيص إقليمي" على مستوى البلديات النموذجية، بطريقة تشاركية، سمحت بتحديد أولويات التنمية فيها، وهو ما يساهم في دفع وتوجيه التنمية هناك، وانخراط أكبر للمواطنين في هذه العملية عبر مبادرات ومشاريع ذات جدوى

ونجاعة على مستوى الاقليم المحلي، لأنها ستنتقل من تشخيص سليم للحجرات والفرص المحلية، وهذا يزيد في فرص نجاحها ومساهمتها التنموية؛

- تأطير وتنفيذ عمليات إعداد "مخططات تنمية بلدية (PCD) من الجيل الجديد" - أي تلك التي تتسم بالتشاركية والاستدامة- على مستوى البلديات العشر، وهذا انطلاقاً من نتائج التشخيصات الاقليمية التي أجريت لهذا الغرض، وبعد تكوين مختلف أصحاب المصلحة على كيفية إعدادها (أقام البرنامج عدة دورات تكوينية على التخطيط الاستراتيجي التشاركي). وقد تضمنت تلك المخططات مجالات الأولوية ومقترحات مبادرات ومشاريع تنموية عملية شارك في اقتراحها وتصميمها مختلف أصناف الفاعلين المحليين على مستوى كل بلدية، ويسهر البرنامج وشركائه منذ فترة على تنفيذها وفق ذات المقاربة؛

- انتقاء وتمويل ومرافقة تنفيذ عديد المشاريع التنموية الجموعية على مستوى البلديات النموذجية العشر (11 مشروعاً عقب نداء المشاريع الأول، و29 مشروعاً بعد النداء الثاني بقيمة تمويل مقدرة بـ 1 مليون دولار)، يتجه بعض تلك المشاريع إلى تدعيم وتقوية الحكامة المحلية، وبعضها الآخر من طبيعة تنموية ومنتجة يغطي قطاعات اقتصادية واجتماعية متعددة.

المشاريع المعتمدة تتناسب ومقدرات وحاجات وخصائص كل بلدية وتم إعدادها ويجري حالياً تنفيذها وفق مقاربة تشاركية ومنفتحة، وهذا بعد أن وضع المعنيون المباشرون ضمن حاضنات أعمال، وشاركوا في عدة دورات تدريبية حول كيفية صياغة وإدارة المشاريع التنموية المحلية التي تراعي البعد المحلي وضرورات الاستدامة؛

- ساهم البرنامج من خلال الجمعيات المنخرطة فيه في زيادة تمثيلية السكان والأحياء عبر تشجيع إنشاء وتفعيل لجان الأحياء في البلديات المعنية وعلى مستوى مناطقها الحضرية والريفية، حتى أنه اعتمد بعد نداء المشاريع الثاني مشاريع جمعياتية موجهة خصيصاً لهذا الجانب على غرار مشروع "الشريك" لجمعية الشباب الرياضي لجميلة ولاية سطيف، ومشروع "تكثيف تمثيلية ساكنة بلية بابار" لجمعية حي الشهي روقامي عمار، بابار ولاية خنشلة...

كما عمل على تحسين نوعية وفعالية مشاركتها التنموية عبر الارتقاء بتسيير الجمعيات المحلية في أبعاده المختلفة، وأيضاً تحسين نوعية وإنتاجية المشاريع الجموعية معتمداً على جهود التوعية والتكوين التي ترجمت على شكل عدة دورات تكوينية متخصصة تحت إشراف خبراء في مجالات النشاط الجموعي، إضافة إلى تقديم المشورة والمرافقة.

الانجازات المشار إليها، تتناسب وما كان متوقعا، ومع المؤشرات الانجازية التي وضعها فريق البرنامج لمرحلته الأولى (الجدول رقم 02). لكن، تكامل هندسة المشروع كان سيرفع سقف وآثار تلك النتائج الانجازات لو أنه في بيئة وسياق مختلفين، فسياق انطلاقته المشروع وبيئة تنفيذه المحلية، رهن بتبع النتائج الإيجابية للتعامل الفعال لإدارة المشروع وشركائها والفاعلين والأطراف المنخرطة مع مجموعة من التحديات التقليدية والعويصة أمام إرساء الديمقراطية التشاركية وتكريس المشاركة الوطنية، خاصة في الحالة الجزائرية، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بـ:

- وضع قواعد ومعايير عامة لمن ينبغي استشارتهم وإشراكهم حتى لا يتم فقط إشراك أفراد أو منظمات "صديقة" للسلطات المحلية وغير مؤهلة بما يبقى على احتكار القرار المحلي، أو من يفرضون أنفسهم بمنطق البلطجة ويصادرون القرار؛
- عدم تحول أدوات وآليات المشاركة (التي اعتمدت وتلك التي ستعتمد) إلى مجرد إجراءات بيروقراطية (مفرغة من المحتوى) تضاف إلى ترسانة التدابير البيروقراطية الموجودة أصلاً وغير الفعالة، أو إلى هياكل خاملة بلا نشاط فعلي وملمس؛
- أوضحت دراسات حالات سابقة، أنه مهما يكن من أثر للتعاون الدولي على دعم مشاركة المواطن محلياً، فإن السياق السياسي والديمقراطي المحلي يبقى له الأثر الكبير على نجاعة هذا التعاون وفعالته،<sup>51</sup> وبالتالي تبقى المشاركة الفعلية والفعالة للمواطن

الجزائري رهينة عدة اعتبارات من بينها جدية الإصلاحات "الديمقراطية"، على أنه يمكن لما قدمه هذا البرنامج أن يساهم في تحفيزها.

## 5. خاتمة

المراجعة النظرية لأدبيات التعاون الدولي في مجال "التشاركية" (مختلف المفاهيم والممارسات وأشكال الحكم والتسيير التشاركي)، وكذلك الدراسة التحليلية-التقييمية لمشروع "كابدال" في الجزائر، تظهر المساهمات الكبيرة والمتكاملة التي يمكن أن يقدمها التعاون الدولي للجهود الوطنية في مجال تكريس وترقية مشاركة المواطن، من حيث التأسيس لهذه الممارسة، وتقديم المرافقة الفنية، ودعم قدرات الفاعلين، والتمويل، وبعث المشاريع النموذجية القائمة على نهج تشاركي ومرافقتها عن قرب وكثب في مختلف مراحلها (الإعداد والتنفيذ والتقييم)...

كما سلّط الضوء أيضا على حدود هذا الدور الذي يتركز أساسا على التحفيز والترويج للمقاربة التشاركية، والمساعدة على تأسيسها وتأطيرها وإضفاء البعد العملياني عليها... مع التأكيد على أن برنامج كابدال تميز نوعا ما بتجاوز هذا الجانب إلى العمل على الإشارك الفعلي للمواطن خاصة من خلال منظمات المجتمع المدني عبر مرافقته عن قرب وبشكل لصيق لعمليات التخطيط البلدي والتخطيط للمشاريع الجموعية وتجسيدها والحرص على أن تتم بنهج تشاركي فعلي.

ووقفت الدراسة على الحدود التي يفرضها السياق الوطني والمحلي المطبوع بالعجز الديمقراطي وتأخر تفعيل الإصلاحات ذات الصلة والعزوف وعدم الالتزام... والتي تضع تحديات معتبرة أمام إدارة البرنامج وشركائه، وتحد من المخرجات الإيجابية للتعاون الدولي في هذا المجال، ويمكن في هذا الصدد الإشارة على سبيل المثال إلى الصعوبات والمشكلات التي تعترض عمل بعض المجالس الاستشارية البلدية، كمجلس جانت الذي صرح رئيسه بالمشكلات التالية: كغياب مقر أو مكتب للمجلس، عدم التزام بعض الأعضاء، وضعف التواصل والتنسيق فيما بينهم، جمود نشاط لجان المجلس المتخصصة...<sup>52</sup>

ومهما يكن من نقائص وحدود، فإن هذه الدراسة تؤكد على أن برنامج "كابدال" في الجزائر، يعتبر نموذجا لبرامج التعاون الدولي (في مجال تكريس وترقية مشاركة المواطن على المستوى المحلي) المتكاملة والمحكمة الهندسة والتحضير، وإلى حد معتبر التنفيذ، وأن متابعة سير تنفيذ هذا البرنامج وتقييمه حتى بعد انتهائه، وكذا تقييم الأطر والهياكل المؤسسية للمشاركة التي استحدثتها (خاصة المجالس الاستشارية البلدية)، والممارسات الجيدة والدروس التي سيخرج بها سيسمح بالكشف عن الطبيعة الكاملة وحدود التعاون الدولي في هذا المجال في السياق الجزائري، ما ستكون له عديد الفوائد لتوجيه الجهود الرسمية الوطنية والمحلية والتعاونية-الدولية في هذا المجال.

## 6. قائمة المراجع

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، السياسة الحكومية في مجال الجماعات المحلية (أكتوبر 2015).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية (سبتمبر 2017).
- المجلس الاستشاري البلدي لجنت، محضر اجتماع المجلس، منعقد بتاريخ: 12 نوفمبر 2020. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3b1pGb4>
- بامية. محمد، العلوم الاجتماعية في العالم العربي: أشكال الحضور، التقرير الأول (بيروت: المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، 2015).

- قانون رقم 10 - 11 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ: أول شعبان عام 1432 هـ الموافق 3 يوليو سنة 2011م).
- قانون رقم 07 - 12 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012، يتعلق بالولاية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، الصادرة بتاريخ: 7 ربيع الثاني عام 1433 هـ الموافق 29 فبراير سنة 2012م).
- قانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 هـ الموافق 6 مارس سنة 2016 م يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 (27 جمادى الأولى 1437 هـ الموافق 7 مارس 2016 م).
- مرسوم رئاسي رقم 16-03 مؤرخ في 26 ربيع الأول عام 1437 الموافق 7 يناير سنة 2016، يتضمن إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادر بتاريخ: 3 ربيع الأول عام 1437 هـ الموافق 13 يناير سنة 2016 م).
- مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، في الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82 (15 جمادى الأولى 1442 هـ الموافق 30 ديسمبر 2020 م).
- كلمة وزير الداخلية والجماعات المحلية بمناسبة افتتاح أشغال ورشة انطلاق برنامج "دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية: التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية"، الجزائر، 16 جانفي 2017. متاحة على الرابط: <https://bit.ly/2QWAlwz>
- كلمة السيد "محمد دحماني" (المدير الوطني للمشروع المكلف بالدراسات والتحليل بديوان وزير الداخلية والجماعات المحلية)، لدى إطلاق الورشة التاسعة من برنامج "كابدال" ببلدية الخروب، قسنطينة، الخميس، 06 نيسان/أبريل 2017.
- صفحة التواصل الاجتماعي لبرنامج "كابدال"، على الرابط: <https://web.facebook.com/CapDeLAlgerie>
- Altmann. Joern (et al.), The UNDP Role in Decentralization and Local Governance: A Joint UNDP Government of Germany Evaluation (New York, NY: UNDP Evaluation Office, 2000).
- Axelsson. Charlotte, A Guidance Paper for an Inclusive Local Development Policy: Background information Tools for action at local level Support material (European Commission and Handicap International, 2008).
- Commission Européenne, Décision D'exécution de La Commission du 9.10.2015 relative au programme d'action annuel 2015 en faveur de l'Algérie à financer sur le budget général de l'Union européenne (Bruxelles, le 9.10.2015), ANNEX I: Document d'action pour le "Programme de renforcement des capacités des acteurs de développement local / Communes modèles (CapDeL): Démocratie participative et développement local".
- Crouzel. Ivan, «Innovations démocratiques : vers une nouvelle gouvernance publique ?», journal RESOLIS, No.2 (novembre 2014), pp: 16-17.

- Délégation de l'Union européenne en Algérie, Rapport de Coopération Union Européenne – Algérie (Alger, 2016).
- European Institute of public participation, Public participation in Europe: An international perspective (EIPP, June 2009).
- Forrester. Simon and Irem Sunar, CSOs and Citizens' Participation (Sarajevo, Technical Assistance for Civil Society Organisations, July, 2011).
- Hartay. Eszter, Citizen Participation: Best Practices in the Western Balkans and the European Union (KCSF, October 2011).
- Republique Algerienne Democratique et Populaire, Conseil National Economique et Social, Concertation Nationale Autour de La Définition des Objectifs d'un Meilleur Développement Local: 50 Recommandations Pour Soutenir Une Nouvelle Dynamique Dediee Aux Attentes Et Ambitions Citoyennes (Alger: Palais Des Nations, 29/30 Décembre 2011).
- United Cities and Local Governments, "Development Cooperation and Local Government", Policy Paper (UCLG, November 2012),
- United Nations Development Programme, « Avis à manifestation d'intérêt pour une présélection d'associations en vue de constituer des listes d'associations wilayales, inter-wilayales, et nationales, intéressées à collaborer avec le Programme CapDeL dans les dix communes-modèles», Procurement Notices, No. 39341 (Algeria: UNDP, 27-Jul-2017). Accessible at: <https://bit.ly/33hsP22>
- United Nations Development Programme, «Elaboration des diagnostics territoriaux initiaux du Programme CAPDEL», Procurement Notices, No. 33290 (Algeria: UNDP, 02-Oct-2016). Accessible at: <https://bit.ly/33gStnx>
- United Nations Development Programme, « Développement de guides méthodologiques pour l'élaboration des Plans Communaux de Développement dans les communes modèles du Programme CapDeL», Procurement Notices, No. 40900 (Algeria: UNDP, 14-Sep-2017). Accessible at: <https://bit.ly/33h9PAF>
- United Nations Development Programme, «Sélection d'une agence de communication pour l'élaboration de l'identité visuelle et la charte graphique et

du Programme CapDeL», Procurement Notices, No. 40315 (Algeria: UNDP, 22-Aug-2017). Accessible at: <https://bit.ly/3el6S8I>

## 7. هوامش الدراسة:

<sup>1</sup> - أُطلقت هذه العبارة لتصف الواقع الذي تعيشه عديد الدول والمطبوع ب: تأزم العلاقات بين المواطنين والحكام إلى درجة القطيعة والعزوف في بعض الأحيان؛ المؤسسات العامة لا تستجيب، أو لم تعد تستجيب، لمطالب وحاجات الشعوب؛ بروز الاحتجاجات الاجتماعية التي تؤثر على رغبة المواطنين في استعادة التحكم في مصيرهم، والتأثير على الفعل العام وأخذ مكانتهم ضمنه، كما تؤثر أيضاً على الرغبة في تجاوز الديمقراطية التمثيلية ورتبتها الانتخابي نحو إرساء ديمقراطية "محتوى" تدخل ضمن الاستمرارية وضمن هدف جعل السياسات العامة أكثر تناسبا والحاجات الاجتماعية... أنظر:

Ivan crouzel, "Innovations démocratiques : vers une nouvelle gouvernance publique?", journal RESOLIS, No.2 (novembre 2014), p. 16.

<sup>2</sup> - Simon Forrester and Irem Sunar, CSOs and Citizens' Participation (Sarajevo, Technical Assistance for Civil Society Organisations, July, 2011), p. 29.

<sup>3</sup> - Daniel Schugurensky, "Democratic Innovations and Local Governance: An International Perspective", Local Government Reconsidered. Paper No. 4 (February 25, 2016), p. 03.

<sup>4</sup> - Ibid, p. 07.

<sup>5</sup> - James Patterson and Mandy Wagner (eds.), Participatory Budgeting Worldwide - Updated Version, Dialog Global series 25, (Bonn: Service Agency Communities in One World, November 2013), p. 09.

<sup>6</sup> - رصدت عدة دراسات وتقارير هذه الظاهرة (في الجزائر وفي غيرها من دول المنطقة)، من بينها تقرير المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، الذي وصفها بـ "تحول الاحتجاجات خارج المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية". أنظر: محمد بامية، العلوم الاجتماعية في العالم العربي: أشكال الحضور، التقرير الأول (بيروت: المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، 2015)، ص 67.

<sup>7</sup> - وكالة الأنباء الجزائرية، "وزارة الداخلية تطلق نقاشاً حول إشراك المواطن في التسيير المحلي"، الموقع الرسمي للوكالة، الأربعاء، 2 نوفمبر 2014 16:49، (تاريخ التصفح: 23-11-2014). متاح على الرابط: <http://www.aps.dz/ar/algerie/9550>

<sup>8</sup> - انتهت المشاورات التي أجراها حينها المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية المحلية، إلى اعتبار الديمقراطية التشاركية من المطالب عالية الأولوية بالنسبة للجزائر، ودعا إلى تكرسها سياسياً ومؤسسياً، أنظر وثيقة التوصيات:

Republique Algerienne Democratique et Populaire, Conseil National Economique et Social, Concertation Nationale Autour de La Définition des Objectifs d'un Meilleur Développement Local: 50 Recommandations Pour Soutenir Une Nouvelle Dynamique Dediee Aux Attentes Et Ambitions Citoyennes (Alger: Palais Des Nations, 29/30 Décembre 2011).

<sup>9</sup> - قانون رقم 10 - 11 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ: أول شعبان عام 1432هـ الموافق 3 يوليو سنة 2011م)؛ قانون رقم 07 - 12 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012، يتعلق بالولاية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، الصادرة بتاريخ: 7 ربيع الثاني عام 1433هـ الموافق 29 فبراير سنة 2012م).

<sup>10</sup> - أنظر الإجراءات المتعلقة بالديمقراطية المحلية وإشراك المواطن التي تضمنها قانون البلدية في:

Commission Européenne, Décision D'exécution de La Commission du 9.10.2015 relative au programme d'action annuel 2015 en faveur de l'Algérie à financer sur le budget général de l'Union européenne (Bruxelles, le 9.10.2015), ANNEX I : Document d'action pour le "Programme de renforcement des capacités des acteurs de développement local / Communes modèles (CapDeL): Démocratie participative et développement local", p. 07.

<sup>11</sup> - Ibid, p. 04.

<sup>12</sup> - قانون عضوي رقم 12 - 03 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 يحدد كفاءات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الأول، الصادر بتاريخ: 20 صفر عام 1433 هـ الموافق 14 يناير سنة 2012 م).

<sup>13</sup> - Commission Européenne, Op. Cit, p. 09.

<sup>14</sup> - Ibid, p. 05.

<sup>15</sup> - بعد صدور المرسوم الرئاسي الخاص به في جانفي 2016، أنشئ "المركز الوطني للمرفق العام" وتم تنصيبه بتاريخ 19 مارس 2016 وهو يزاوِل نشاطه منذ ذلك الحين. وحسب المادة (04) من مرسومه التنظيمي، يكلف المركز، من بين مهام أخرى، بدراسة واقتراح كل تدبير من شأنه العمل على دفع وتشجيع مشاركة مستعملي المرفق العام وكذا المجتمع المدني في تحسين خدمات المرفق العام. أنظر: مرسوم رئاسي رقم 16-03 مؤرخ في 26 ربيع الأول عام 1437 الموافق 7 يناير سنة 2016، يتضمن إنشاء المركز الوطني للمرفق العام (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادر بتاريخ: 3 ربيع الأول عام 1437 هـ الموافق 13 يناير سنة 2016 م).

<sup>16</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، السياسة الحكومية في مجال الجماعات المحلية (أكتوبر 2015)، ص 06.

<sup>17</sup> - قانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 هـ الموافق 6 مارس سنة 2016 م يتضمن التعديل الدستوري (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 الصادر بتاريخ: 27 جمادى الأولى 1437 هـ الموافق 7 مارس 2016 م).

<sup>18</sup> - أنظر على التوالي المواد الدستورية التالية: 15، 34، 35، 36، 37، 51.

<sup>19</sup> - أنظر: الفصل الثالث من الباب الثالث من الدستور والمخصص للهيئات الاستشارية، المواد من 195 حتى 207.

<sup>20</sup> مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82 (15 جمادى الأولى 1442 هـ الموافق 30 ديسمبر 2020 م).

<sup>21</sup> - أنظر الفصل الثالث ضمن وثيقة مخطط عمل الحكومة، والمتعلق بمواصلة عصنة الحكامة المحلية في: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية (سبتمبر 2017).

<sup>22</sup> - "بلعيز يشدد على ضرورة إشراك المواطن في تسيير شؤون البلديات"، النهار الجديد، العدد الصادر بتاريخ: 24-11-2014.

<sup>23</sup> - European Commission, The European Consensus in Development (Directorate-General for Development, June 2006).

<sup>24</sup> - "ألدا" هي منظمة متخصصة في ترقية الحكم الجيد ومشاركة المواطنين على المستوى المحلي، وتركز على وجه الخصوص على دعم النشاطات التي تسهل التعاون بين السلطات المحلية والمجتمع المدني داخل الاتحاد الأوروبي وفي جواره. لتفاصيل أكثر راجع موقع المنظمة: <http://www.alda-europe.eu>

<sup>25</sup> - Commission Européenne, Op. Cit, pp : 04-05.

<sup>26</sup> - أنظر بعض التفاصيل عن المشاريع المشار إليها في:

Délégation de l'Union européenne en Algérie, Rapport de Coopération Union Européenne - Algérie (Alger, 2016), pp: 147-152.

<sup>27</sup> - Commission Européenne, Op. Cit, p. 06.

<sup>28</sup> - أنظر تفاصيل عن تلك الميزات النسبية في:

Joern Altmann (et al.), The UNDP Role in Decentralization and Local Governance: A Joint UNDP Government of Germany Evaluation (New York, NY: UNDP Evaluation Office, 2000), pp: 20-22.

<sup>29</sup> - Ibid, p. x.

<sup>30</sup> - Commission Européenne, Op. Cit, p. 14.

<sup>31</sup> - Ibidem.

<sup>32</sup> - Joern Altmann (et al.), Op. Cit, p. x.

<sup>33</sup> - التسمية المذكورة هي ترجمة للتسمية الأصلية للبرنامج باللغة الفرنسية وهي:

Programme de renforcement des capacités des acteurs de développement local / Communes modèles (CapDeL): Démocratie participative et développement local.

<sup>34</sup> - محمد دحماني (المدير الوطني للمشروع)، في حصة على التلفزيون الجزائري، القناة الأولى.

<sup>35</sup> - Commission Européenne, Op. Cit, p. 13.

<sup>36</sup> - United Nations Development Programme, «Sélection d'une agence de communication pour l'élaboration de l'identité visuelle et la charte graphique et du Programme CapDeL», Procurement Notices, No. 40315 (Algeria: UNDP, 22-Aug-2017). pp : 02-03. Available at: [http://procurement-notices.undp.org/view\\_file.cfm?doc\\_id=118731](http://procurement-notices.undp.org/view_file.cfm?doc_id=118731)

<sup>37</sup> - United Nations Development Programme, «Avis à manifestation d'intérêt pour une présélection d'associations en vue de constituer des listes d'associations wilayales, inter-wilayales, et nationales, intéressées à collaborer avec le Programme CapDeL dans les dix communes-modèles», Op. Cit, p. 16.

<sup>38</sup> - Commission Européenne, Op. Cit, pp : 06-08.

<sup>39</sup> - أنظر مزيداً من التفاصيل على مساهمة وصور استفادة مختلف هؤلاء الفاعلين ضمن مشروع "كابدال" في: Commission

Européenne, Op. Cit, pp : 08-09.

<sup>40</sup> - Ibid, p. 08.

<sup>41</sup> - Ibid, p. 10.



<sup>42</sup> - كلمة وزير الداخلية والجماعات المحلية بمناسبة افتتاح أشغال ورشة انطلاق برنامج "دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية: التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية"، 16 جانفي 2017.

<sup>43</sup> - Ibid, p. 13.

<sup>44</sup> - Ibidem.

<sup>45</sup> - Commission Européenne, Op. Cit, p. 14.

<sup>46</sup> - كلمة السيد "محمد دحماني" (المدير الوطني للمشروع المكلف بالدراسات والتحليل بديوان وزير الداخلية والجماعات المحلية)، لدى إطلاق الورشة التاسعة من برنامج "كابدال" ببلدية الخروب، قسنطينة، الخميس، 06 نيسان/أبريل 2017.

<sup>47</sup> - أنظر تفاصيل أكثر عن هذا الإجراء وشروط ومعايير انتقاء الجمعيات وكيفية تصنيفها في قاعدة البيانات الخاصة بالبرنامج، وكيف سيتم تأهيلها وإشراكها، ومراحل تنفيذ هذا الإجراء في وثيقة "الشروط المرجعية للإعلان عن دعوة لإبداء الاهتمام":

United Nations Development Programme, « Avis à manifestation d'intérêt pour une présélection d'associations en vue de constituer des listes d'associations wilayales, inter-wilayales, et nationales, intéressées à collaborer avec le Programme CapDeL dans les dix communes-modèles», Procurement Notices, No. 39341 (Algeria: UNDP, 27-Jul-2017). Available at: [http://procurement-notices.undp.org/view\\_file.cfm?doc\\_id=117484](http://procurement-notices.undp.org/view_file.cfm?doc_id=117484)

<sup>48</sup> - عن كيفية إعداد التشخيصات التنموية الإقليمية والبلدية الأولية ضمن هذا البرنامج أنظر وثيقة "الشروط المرجعية لمصالح التشخيص": United Nations Development Programme, «Elaboration des diagnostics territoriaux initiaux du Programme CAPDEL», Procurement Notices, No. 33290 (Algeria: UNDP, 02-Oct-2016). Accessible at: [http://procurement-notices.undp.org/view\\_file.cfm?doc\\_id=91767](http://procurement-notices.undp.org/view_file.cfm?doc_id=91767)

<sup>49</sup> - أنظر صفحة البرنامج على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك التي تحمل تسمية "برنامج كابدال" (Programme CapDel) على الرابط:

[https://www.facebook.com/CapDeLAlgerie/?epa=SEARCH\\_BOX](https://www.facebook.com/CapDeLAlgerie/?epa=SEARCH_BOX)

<sup>50</sup> - "عبد الحميد أبركان رئيس بلدية الخروب بقسنطينة لجريدة المساء: «ملتزمون بـ» كابدال» لإشراك المواطنين في التسيير"، جريدة المساء، 17 كانون 2017.

<sup>51</sup> - أنظر مثالا:

W. E. (Ted) Hewitt, "Improving citizen participation in local government in Latin America through international cooperation: a case study", Development in Practice, Volume 14, Issue 5 (2004), pp: 619-632.

<sup>52</sup> كانت هذه المشكلات وسبل التعامل معها ضمن جدول أعمال اجتماع المجلس الاستشاري البلدي لجنت، المنعقد بتاريخ: 12 نوفمبر 2020. أنظر محضر الاجتماع على الرابط: <https://bit.ly/3b1pGb4>